



أساليب التمويل المستحدثة و المقدمة من طرف بنك السلام لتمويل

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية

Funding Methods developed and Provided by the Salam Bank to Finance Algerian Small and Medium Enterprises

بوغازي سعاد¹، شبيرة محي الدين²

¹ جامعة أم البواقي (الجزائر) ، souad.boughazi@univ-oeb.dz

مخبر المالية، المحاسبة، الجباية و التأمين COFIFAS

² جامعة أم البواقي (الجزائر) ، aemykou@yahoo.fr

مخبر الابتكار و الهندسة المالية INIF

تاريخ الاستلام: 2022/11/06 تاريخ القبول: 2022/12/29 تاريخ النشر: 2022/12/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الواقع التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في الجزائر، من خلال التطرق إلى مفهومها وتطورها ومصادر تمويلها، واستعراض أهم المعوقات التي تواجهها وصولاً إلى اقتراح إطار للتمويل الإسلامي ملائم لطبيعتها، والمقدم من طرف البنوك الإسلامية الجزائرية، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي ليتسنى لنا معرفة المعوقات التي تحول دون تطور هذه الصيغة التمويلية في الجزائر، وبالتالي اقتراح أهم متطلبات تطويرها. كما خلصت الدراسة إلى أن التمويل من خلال الأساليب الإسلامية ملائم لطبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه يبقى محدود الفعالية بسبب محدودية صيغته. كما أوصت

الدراسة إلى ضرورة التوجه نحو التمويل الإسلامي والبحث عن أساليب تمويلية جديدة تلي متطلبات ومرجعية وخصوصية هذه المؤسسات، في مختلف مراحل تطورها.

كلمات مفتاحية: إشكالية التمويل، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البنوك الإسلامية الجزائرية.

تصنيفات JEL : E24، E22، A20

Abstract:

This study aims to highlight the financing reality of small and medium enterprises operating in Algeria by addressing their concept, development and sources of financing and reviewing the most important obstacles they face in order to propose a framework for Islamic financing appropriate to their nature and submitted by Algeria Islamic banks. The descriptive analytical approach has been used in order for us to know the most important obstacles that prevent the development for this financing formula in Algeria, and thus propose the most important requirements for its development. This study also concluded that financing through Islamic methods is suitable for the edition of small and medium enterprises, but it remains limited effectiveness due to the limitation of its formula.

Keywords: The problem of financing; small and medium enterprises; Algeria Islamic banks.

JEL Classification Codes: A20, E22, E24

المؤلف المرسل: بوغازي سعاد، الإيميل: souad.boughazi@univ-oeb.dz

1. مقدمة:

أصبح الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمرا ضروريا لما لها من أهمية كبيرة في تطوير الاقتصاد الوطني على غرار ما تتمتع به من مزايا وخصائص اقتصادية واجتماعية تمكنها من المساهمة الفعالة في الاقتصاد وخلق القيمة المضافة وامتصاص البطالة والمساهمة في التشغيل، إضافة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، شريطة توفر المناخ الملائم للنمو في ظل التوجهات الدولية لعولمة الأنشطة الاقتصادية وتحقيق الانفتاح بين الأسواق وإطلاق حرية المنافسة وفرص النفاذ للتمويل.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية لتحفيز مساهمة هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني، إلا أنها مازالت تعاني من عدة عقبات خاصة فيما يتعلق بالجانب التمويلي، وذلك نظرا لأن أصحاب هذه المؤسسات لا يتوفر لديهم عادة التمويل اللازم لإنشاء مؤسساتهم أو الاستمرار بنشاطها وتوسيعه هذا من جهة، وعدم تناسب المنتجات المالية المقدمة في الاقتصاد مع طبيعة نشاطها وحجمها خاصة فيما يتعلق بالتمويل من البنوك التقليدية وكثرة الضمانات التي تشترطها والتي تفتقر لها هذه المؤسسات، إضافة إلى ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة مما يجعلها تفقد ميزتها التنافسية مع المؤسسات الأخرى، لذلك أصبح من الضروري البحث عن بدائل تمويلية تكون أكثر ملائمة وفي متناول هذه المؤسسات ولعل من أبرزها التمويل الإسلامي الذي أثبتت الدراسات كفاءته في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك لما يتميز به من خصائص ذاتية تجعله قادرا على مواجهة المخاطر والميل إلى الاستقرار كون أساليب عمله تقوم على الأصول الحقيقية لا الوهمية.

وتأسيسا على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: ما مدى توافق أساليب التمويل المقدمة من طرف بنك السلام الجزائري مع الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

وبغية الإجابة على هذا السؤال سوف نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
- 2- ما هي أهم الأساليب المستحدثة والمقدمة من طرف البنوك الجزائرية لدعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- 3- فيما تتمثل استراتيجيات الحكومة الجزائرية لتأهيل وترقية هذا القطاع؟

فرضيات الدراسة:

- 1- يوفر التمويل الإسلامي العديد من البدائل التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناسبة مع احتياجاتها المالية.
 - 2- محدودية المنتجات المالية المقدمة من طرف بنك السلام في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة ليتسنى لنا معرفة المعوقات التي تحول دون تطور هذه الصيغة التمويلية في الجزائر.

أهمية الدراسة و أهدافها:

تبرز أهمية الدراسة من خلال الدور الذي اكتسبته الصناعة المالية الإسلامية حيث أصبحت البديل أحيانا، والمكمل أحيانا أخرى لبقية الأنظمة المالية، فيتم اللجوء إليها إما على شكل فروع ونوافذ إسلامية، أو شركات تأمين تكافلي، أو على شكل أدوات مالية في تلبية رغبات وحاجيات الأفراد والمؤسسات والحكومات أيضا في الاستفادة من خدمات التمويل الإسلامي دون الوقوع في شبهات التعامل بسعر الفائدة المسبق، أو كما يصطلح عليه الربا.

وتسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1- تسليط الضوء على ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والخصائص المالية والتنظيمية التي تتميز بها؛
- 2- عرض المشاكل التي تواجهها في التمويل الربوي؛
- 3- تقديم البدائل المستحدثة والمقدمة من طرف البنوك الإسلامية الجزائرية وإظهار مدى توافقها مع حاجيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- 4- تسليط الضوء على الجهود التي بذلتها الجزائر في سبيل الارتقاء بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وبغية الإلمام بالموضوع محل البحث وعلى ضوء الإشكالية المطروحة، فقد تم تقسيم الدراسة إلى محورين أساسيين:

- المحور الأول: الواقع التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- المحور الثاني: إطار مقترح لتمويل البنوك الإسلامية الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2. هيكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

1.2 مفهوم وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

1.1.2 مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا للقانون الجزائري:

لقد تناول القانون 01-18 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق لـ 15 ديسمبر سنة 2001، والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لا سيما المادة 04 منه تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي: "تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات، تشغل من 1 إلى 250 شخصا، حيث لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مليار (2) دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) مليون دينار، كما تستوفي معايير الاستقلالية التي يجب أن يكون رأس مالها مملوك من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى بنسبة 25%(الجريدة الرسمية، العدد 2001، 77، ص5).

2.1.2 تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

أولت الجزائر جهودا كبيرة لدعم وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني، وتشير الإحصائيات الصادرة عن وزارة الصناعة والمناجم والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار إلى التطور السريع لانتشار هذه المؤسسات على غرار العديد من البلدان العربية، وإجمالا فقد بلغت نسبة تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 4.8% بين سنة 2020 إلى غاية 2022، وتمثل

هذه النسبة العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي بلغ 1267220 مؤسسة وهو ما يوضحه الجدول الموالي (النشريات الإحصائية، 2022):

جدول رقم (1) تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2020-2021)

النسبة %	2021	2020	
4.8%	1267220	1209256	التطور الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المصدر: النشريات الإحصائية الصادرة عن وزارة الصناعة و المناجم و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، العدد 40، مارس 2022.

ولقد تناول القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 يناير 2017 (الجريدة الرسمية العدد 02 2017) المتضمن القانون التوجيهي الخاص بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، لاسيما المواد 08-09-10 منه على الترتيب تصنيف المؤسسات إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة وصغيرة جدا وذلك من خلال حجم العمالة، قيمة المبيعات والأرباح، و الجدول الموالي يوضح تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

جدول رقم (2) تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المعيار	الصغيرة جدا أو المصغرة	الصغيرة	المتوسطة
عدد العمال	من 01 إلى 09 أشخاص	من 10 إلى 49 شخص	من 50 إلى 250 شخص
رقم الأعمال	أقل من 40 مليون دج	لا يتجاوز 400 مليون دج	من مليون 400 إلى 4 ملايين دج
الحصة السنوية	لا يتجاوز 20 مليون	لا يتجاوز 200 مليون دج	من 200 مليون إلى مليار دج

المصدر: www.industrie.gov.dz

2.2 طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها الاقتصادية:

1.2.2 دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل: تشير كل الإحصائيات الرسمية إلى الدور الإيجابي الذي تلعبه هذه المؤسسات في خلق مناصب العمل والمساهمة في التخفيف من حدة البطالة، ويرجع ذلك إلى أن هذه المؤسسات مكثفة العمل وتستخدم فنون إنتاج بسيطة تتناسب مع وفرة عنصر العمل وندرة رأس المال في معظم الدول النامية وهذا ما يجعلها تكتسي أهمية خاصة في هذه الدول، وتشير الإحصائيات الصادرة عن وزارة الصناعة والمناجم والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار في الجزائر أن هذا الصنف من المؤسسات يعتبر الوسيلة الفعالة لتقليص البطالة وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (3) تطور مناصب الشغل المصرح بها لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2020-2021.

النسبة(%)	2021		2020		نوع المؤسسة
	النسبة(%)	العدد	النسبة(%)	العدد	
5.23	58.33	1828720	58.13	1737774	الموظفين
4.49	41.03	1286140	41.17	1230844	أرباب العمل
4.93	99.36	3114860	99.30	2968618	المجموع الجزئي
3.78-	0.64	20108	0.70	20898	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة
4.87	100.00	3134968	100	2989516	المجموع

المصدر: النشريات الإحصائية الصادرة عن وزارة الصناعة والمناجم والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، مارس 2022، ص14.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن إجمالي القوى العاملة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد بلغ 3134968 عاملا في نهاية النصف الأول من عام 2021 منهم 20108 فقط من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة، كما عرفت هذه الفترة ارتفاع إجمالي القوى العاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمقدار 4.87% في النصف الأول من عام 2020 والنصف الثاني من عام 2021، وهو ما يترجم الدور الفعال الذي تلعبه هذه المؤسسات في التخفيف من حدة البطالة.

2.2.2 مستويات التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تؤثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مباشرة في دعم الصادرات وذلك من خلال سد جزء من حاجات الطلب المحلي وبالتالي إتاحة فرصة أكبر لتصدير منتجات المؤسسات الكبيرة أو من خلال تصدير منتجاتها مباشرة، وتشير الإحصائيات الصادرة عن وزارة الصناعة والمناجم إلى أن الصادرات خارج المحروقات قد وصلت إلى 6.90% من المجموع الكلي للصادرات والجدول الموالي يبين مجموعة المنتجات المصدرة خارج المحروقات.

جدول رقم (4) أهم المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات 2017-2018

القيمة: مليون دولار أمريكي

النسبة (%)	2018		2017		مجموع المنتجات
	%	القيمة	%	القيمة	
3.43-	18.78	245.61	31.30	254.89	الزيوت والمواد الأخرى الناتجة عن تقطير الزيت
3.43-	12.55	164.09	11.69	169.91	النشادر المنزوعة الماء
3.43-	9.17	119.90	8.54	124.16	سكر الشمندر
3.43-	2.45	32.08	2.29	33.22	فوسفات الكالسيوم
3.43-	2.25	29.48	2.10	30.53	الاسمنت الهيدروليكي

3.42-	1.08	14.13	1.01	14.63	الأسلاك والكابلات وغيرها من الموصلات المعزولة
3.42-	1.99	25.97	1.85	26.89	الهيدروجين والغازات النادرة
3.43-	33.59	439.29	31.30	454.89	الأسمدة المعدنية
3.43-	2.97	38.87	2.77	40.25	التمور
3.43-	85.78	1121.73	79.93	1161.56	المجموع الجزئي
10.01-	%100	1307.73	%100	1453.14	المجموع

المصدر: النشريات الإحصائية الصادرة عن وزارة الصناعة والمناجم والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نوفمبر 2019.

3.2.2 دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة:

فضلا عن مساهمتها في زيادة الناتج الداخلي الخام ورفع مستويات التشغيل وزيادة الصادرات، فقد ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة القيمة المضافة، وهو ما أوضحته وزارة الصناعة والمناجم والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار الجزائرية في النشريات الإحصائية الخاصة بها ويمكن توضيح ذلك في الجدول الموالي:

جدول رقم (5) مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة في الجزائر خلال الفترة 2017-2020

الوحدة: مليار دينار جزائري

الإطار التالي	2017		2018		2019		2020	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
مساهمة القطاع العام VA	1291.14	12,77	1362.21	12,51	1449.22	12,66	1299.91	12,23
مساهمة القطاع الخاص VA	8815.62	87,22	9524.41	87,49	10001.3	87,34	9326.55	87,77
المجموع	10106.76	100	10886.62	100	11450.6	100	10626.46	100

المصادر: النشريات الإحصائية الصادرة عن وزارة الصناعة والمناجم والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، العدد 2022، 40، ص 36.

يتبين لنا من خلال الجدول السابق أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة شهدت زيادة ملحوظة حيث انتقلت من 11450.60 سنة 2019 إلى 1062646 سنة 2021، كما أن مساهمة القطاع الخاص كانت بنسبة 87.34 % سنة 2021 وهي أكبر من مساهمة القطاع العام والتي بلغت 12.66 % من نفس السنة.

4.2.2 دور المؤسسات الصغيرة في التجديد والابتكار:

تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدرجة كبيرة على عنصر الإبداع والابتكار وذلك بحكم طبيعتها، كما أنها تطرح هذه الابتكارات على نطاق تجاري واسع في الأسواق مما يساعدها على الاستجابة للتغيرات التي تحدث في الأسواق والبيئة الخارجية بحكم هيكلها التنظيمي البسيط، كما أنها تتميز بسهولة الاتصال الداخلي بين القاعدة والمسير، ومن جهة أخرى تقوم هذه المؤسسات بإنتاج السلع التي ينطوي إنتاجها على مجازفة كبيرة ويستغرق بيعها وقت أطول، إذ أن هذه المؤسسات التي تجازف بفكرة

جديدة لا تملك سلعة أو خدمة مثبتة الطلب في السوق ولا تتلقى دعم أو اهتمام من المؤسسات الكبيرة إلا عندما تتمكن من تطوير سوق أكيد للسلعة الجديدة وفي هذه الحالة يكون دعمها على أساس تنافسي (النشريات الإحصائية، مارس 2022).

3.2. مصادر نفاذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتمويل:

1.3.2 التمويل الداخلي: يمثل التمويل الداخلي الموارد المالية التي تحصل عليها المؤسسة من عملياتها الجارية دون اللجوء إلى مصادر خارجية و تتمثل أساسا في التمويل الذاتي (بوساق، 2020-2021).

2.3.2 التمويل الذاتي: يعرف التمويل الذاتي على أنه الفائض المخصص من طرف المؤسسة الذي تعتمد عليه في التكفل بمواردها الخاصة، حيث يشمل الأموال التي ولدتها هذه المؤسسة من عملياتها الخارجية ويعتبر من أهم مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة تلك الناشئة Les Starts Tapes والذي يتم عن طريق المدخرات الشخصية لصاحب المشروع.

3.3.2 التمويل الخارجي: يعتبر كل من التمويل من القطاع الرسمي وغير الرسمي من مصادر التمويل الخارجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وينقسمان بدورهما إلى عدة أنواع تتمثل في:

1.2.3.2 مصادر التمويل الخارجية من القطاع الرسمي: تتعدد مصادر التمويل المتأتية من القطاع الرسمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي نجزها فيما يلي:

1.1.2.3.2 الائتمان التجاري: يعتبر الائتمان التجاري تحويل قصير الأجل الذي تحصل عليه المؤسسة من طرف الموردين ويتمثل في قيمة المشتريات الآجلة للسلع التي تتاجر فيها أو تستخدمها في عملية الإنتاج، حيث تعتمد تكلفة هذا النوع من التمويل على شروط الموردين.

2.1.2.3.2 الائتمان المصرفي: تعتبر التسهيلات البنكية التي تقدمها البنوك التجارية والمؤسسات المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدرا آخر من مصادر التمويل، ويمكن تعريفها على أنه الثقة التي يوليها البنك لمتعامل ما، حيث يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود أو يكلفه فيه لفترة محددة متفق عليها مسبقا وذلك مقابل عائد معين يتحصل عليه المصرف من المقترضين يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف.

2.2.3.2 مصادر التمويل الخارجية غير الرسمية: تتأت مصادر التمويل الخارجية غير الرسمية من ممارسة الأنشطة الاقتصادية التي تكون خارج إطار القانون والقواعد الرسمية المنظمة للنشاط في الدولة والتي منها:

✓ **قروض الأهل والأقارب:** تعتبر قروض الأهل والأقارب من المصادر الأساسية للتمويل وهو أول مصدر يلجأ إليه صاحب المشروع الصغير عندما تعجز موارده عن توفير التمويل اللازم لمشروعه.

✓ **قروض المرابين:** تعتبر هذه القروض عالية المخاطر وذلك لارتفاع معدل الفائدة فيها وعادة ما تكون قصيرة الأجل، حيث لا تمول المشاريع الجديدة إلا بشروط غاية في الصعوبة.

✓ **محلات الرهانات:** أساس هذه العملية التمويلية هي رهن الأصول العينية التي يمكن تداولها في السوق رهنا حيازيا لدى المقرض ونتيجة هذا الرهن هو الحصول على قروض قصيرة الأجل تكون بنسبة فائدة أقل من الأصول المرهونة.

✓ **إقراض التجار لربائهم:** ويتم ذلك من خلال تمويل التجار أصحاب الحرف أو المؤسسات الصغيرة بمبالغ مالية مقابل التزامهم ببيع إنتاجهم كاملا له وقد يتفق التاجر على تقاضي فائدة صريحة أو يراعي ذلك من خلال السعر الذي يشتري به شريطة أن يكون أقل من سعر السوق.

4.2 الطرق المستحدثة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

رغم تعدد المصادر الكلاسيكية لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلا أن فرص الوصول إليها تبقى ضعيفة جدا، ذلك لافتقار هذه الأخيرة للضمانات المطلوبة من جهة، وارتفاع تكلفة التمويل غير الرسمي من جهة أخرى بالإضافة إلى العديد من المشاكل التي تتخبط فيها هذه المؤسسات نظرا لطبقة حال القطاع المالي العاملة فيه والذي يركز بصفة أساسية على البنوك والذي يتسم بالقصور والافتقار للعديد من أدوات وأساليب التمويل المختلفة المساعدة على تمويل مثل هذه المؤسسات، وهو ما أدى إلى ظهور بدائل تمويلية حديثة تعمل على تمويل طويل الأجل وإيجاد حل لمشاكل تمويل هذا النوع من المؤسسات والتي نذكر منها:

1.4.2 الاعتماد التجاري:

يعتبر عقد الاعتماد التجاري من العقود المستحدثة من طرف المشرع الجزائري لتمويل المؤسسات الاقتصادية عامة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة وقد عرفت هذه التقنية تنظيما خاصا بها في الجزائر منتصف التسعينيات، حيث قامت الجزائر باستحداث إطار قانوني خاص به وذلك من خلال الأمر 96-09 المؤرخ في 14 يناير 1996 لاسيما المادة الأولى منه، إلا أنه و رغم مرور 26 سنة من صدور هذا الأمر لم يعرف نشاط الاعتماد التجاري الرواج المنتظر وذلك رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة في توفير المناخ الملائم لتطوير هذا النشاط عبر التحفيزات الجبائية يرجع ذلك إلى قلة البنوك والمؤسسات المالية التي تعرض خدمة الاعتماد التجاري حيث أحصت وزارة المالية تواجد 10 بنوك ومؤسسات مالية تعرض خدمة الاعتماد التجاري لزبائنها منها

05 مؤسسات مالية وهي:

- ✓ Soninanc
- ✓ Arab Leasing Corportion(ALC)
- ✓ Meghreb Leasing(MLA)
- ✓ Societe Nationale du LeasingNL

✓ La Societe de Refinancement Hypothécaire SRH

و05 بنوك وهي:

BNP aribas, Société Generale Algérie, la BADR , NATIXIS, El Baraka.

وعليه فممن بين 29 بنك ومؤسسة مالية معترف بها إلى غاية 2018/01/02 فإن عدد المؤسسات التي تمارس نشاط الاعتماد التجاري لا يتعدى 12 بنك ومؤسسة مالية وبالتالي فإن هذه التقنية لم تساهم في إعطاء دفعة نوعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (عثماني، 2019).

2.4.2 التمويل بشركات رأس المال المخاطر:

يعتبر التمويل عن طريق رأس المال المخاطر بديل تمويلي عن ذلك الذي تقدمه المصارف التقليدية وما تفرضه من قيود وضمانات، حيث يوفر للمؤسسات خاصة تلك الناشئة وسائل تمويل طموحة من خلال التخفيف من توفير رأس المال، وكذلك الدعم الاستراتيجي لها، ويتعلق بشكل أساسي بإنشاء الشركات الناشئة خاصة في المراحل الأولى من نشاطها والتي تكون في حاجة للتمويل أو بتلك القائمة والتي هي في طور النمو (Himarane & Salhi, 2019, p. 254)، ويرجع الاهتمام بهذا النوع من الشركات إلى النجاح الباهر الذي حققته في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وبالرغم من أهمية هذه التقنية في التمويل، إلا أن نشاطها في الجزائر يعتبر حديث وضيئيل جدا الأمر الذي يحتم على البنوك الجزائرية تشجيع إقامة مؤسسات الوساطة المالية المتخصصة في هذه التقنية.

1.2.4.2. تجربة الجزائر في رأس المال المخاطر:

قامت الجزائر بإنشاء صندوق رأس المال المخاطر لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي تتولى الخزينة العمومية والبنوك تدعيمه وكان ذلك في 2014/01/14

باعتماد قدره 3.5 مليار دج وقد تم الإعلان في نفس السنة عن تأسيس صندوق ضمان تأسيس الاستثمار لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو عبارة عن ثمة التزام مشتركة بين السلطات العمومية والبنوك برأس مال قدره 30 مليار دج، وباعتبارها مهنة مستحدثة لم يألّفها السوق من قبل إلا أنه تمت بعض التجارب في الجزائر والتي نوردّها فيما يلي:

So finance, La Societé Algero-Saoudienne D'investissement (ASICOM), El djair Isthmar, La Finale, Afric Invest.

2.2.4.2 العوائق التي تواجه تجربة رأس المال المخاطر في الجزائر:

بالرغم من أهمية التمويل عن طريق رأس المال المخاطر، إلا أن الاهتمام بهذه التقنية في التمويل لا يزال ضئيلا باعتبار أن نشاط هذه الأخيرة يعتبر حديث، الأمر الذي يجعلها تواجه العديد من العوائق و التي نوردّها فيما يلي (قدور والعراي، 2017، الصفحات 896-899):

- 1- إن التأخر في وضع القوانين التي تضبط مؤسسات رأس المال المخاطر في الجزائر أثر سلبا على نشاطها، خاصة من حيث دخول مؤسسات جديدة، كما أن وضع آليات الخروج من المؤسسات المقاولّة وآليات ضمان التمويل جاء متأخرا؛
- 2- مشكلة التحفيز، حيث أن ما يميز طبيعة الاستثمار عن طريق رأس المال المخاطر التحفيز الذي يعد الحل الوحيد لمشكلة الوكالة، وذلك نظرا للمبالغ الكبيرة التي تنفقها هذه المؤسسات بغرض تحفيز المقاولين، إلا أن هذه المؤسسات في الجزائر لا تقوم باستثمار كل الأموال التي بحوزتها فيبقى عدد المؤسسات المقاولّة الممولة قليلا ويرجع ذلك لسببين:

- تجنب هذه المؤسسات للمخاطر؛
- عدم وصول العدد الكافي من طلبات التمويل إليها.

3- عدم وجود تنسيق بين الهياكل المساعدة ومؤسسات رأس المال المخاطر، إذ أن أغلب المقاولين العاملين في الجزائر الذين يطلبون التمويل يجهلون تماما كيفية عرض مشاريعهم مما يعني عدم حصولهم على التوجيه اللازم الذي من المفترض أن تقدمه هذه الهياكل؛

4- غياب ثقافة المؤسسة لدى المقاولين الجزائريين خاصة فيما يتعلق بالامتيازات والتحفيزات المرتبطة بالتمويل عن طريق رأس المال المخاطر والتي تقدمها الحكومة للحصول على العقار الصناعي، وضمانات القروض والتمويلات الممنوحة؛ بالإضافة إلى الهياكل التي تعمل على تكوين وتوجيه المقاولين؛

5- غياب آلية خروج ملائمة والتي تعتبر من أهم محددات نجاح عمليات رأس المال المخاطر، حيث أن معظم المؤسسات الجزائرية لا تتوافر على خيارات كثيرة للخروج، وبالتالي فإن عمليات الخروج تتم إما عن طريق بيع الحصة من مبادرين أصليين أو بالخروج عن طريق البورصة؛

6- غياب آلية الضمان في الجزائر، فلتوسيع وتطوير هذه الصناعة لا بد من وضع نظام وآلية لضمان مساهمتها نظرا للمخاطر العالية التي تتميز به هذه المؤسسات.

3. إطار مقترح للتمويل الإسلامي في دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1.3 أدوات التمويل الإسلامي وتطبيقها المصرفية المعاصرة:

شهدت المالية الإسلامية في السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا تمثل في اتساع نطاق استخدام الأدوات المالية الإسلامية في العمل المالي والمصرفي، حيث ظهرت المعاملات المالية الإسلامية كبديل للمعاملات المالية التقليدية بهدف رفع الحرج عن المستثمرين المسلمين، من خلال إيجاد أدوات مالية تتوافق ومبادئ الشريعة الإسلامية، حيث ترتبط هذه الأدوات ارتباطا وثيقا بالإنتاج الحقيقي، كما أن تطبيقها يؤدي إلى سهولة المزج بين عناصر الإنتاج وخاصة عنصر العمل ورأس المال في صور متعددة والتي نوردتها كما يلي:

1.1.1.3 أساليب التمويل بالمشاركة: تتعدد أساليب التمويل بالمشاركة التي يمكن للبنك الإسلامي أن يمارسها، ولهذا يقسمها الباحثون والكتاب إلى عدة تقسيمات منها:

1.1.1.1.3 المشاركة الثابتة: وفيها يكون البنك شريكا في تمويل جزء من رأس مال مشروع معين، وبذلك يصبح شريكا في ملكية المشروع وفي إدارته حسب نسبة الحصة في رأس المال، كما يكون شريكا في الأرباح والخسائر إلى حين نهاية المشروع أو المدة التي حددت في الاتفاق (العربي، 2019، صفحة 283).

2.1.1.1.3 المشاركة المؤقتة: يقصد بالمشاركة المؤقتة قيام البنك بالاشتراك في مشروع معين بهدف الربح مع تحديد أجل أو طريقة لإنهاء مشاركة البنك في هذا المشروع في المستقبل وهذه المشاركة على نوعين:

✓ **المشاركة في تمويل صفقة معينة:** هي قيام البنك بمشاركة طرف آخر في إطار تمويل صفقة معينة شريطة أن يقتسما الربح بينهما بنسب معينة، ثم يتم بعدها نصفية الصفقة واحتساب حصة كل طرف من الأرباح وتسليمها له مع رأس المال الذي شارك به وبهذا تنتهي الشركة.

✓ **المشاركة المنتهية بالتملك (المشاركة المتناقصة):** يقوم البنك الإسلامي بمشاركة طرف أو عدة أطراف أخرى وذلك من أجل إنشاء مشروع معين برأسمال معين بهدف الربح، وتكون مساهمة كل من البنك والشركاء في هذا المشروع بنسب معينة، على أن يقوم العميل بشراء حصة البنك تدريجيا من الأرباح المتحصل عليها إلى أن تنتقل حصة البنك في رأسمال المشروع بالكامل وبشكل تدريجي للطرف الآخر، بحيث يصبح العميل هو مالك المشروع ويخرج البنك من الشركة، وتعتبر هذه المشاركة جائزة شرعا

استنادا لما أفتى به مؤتمر المصارف الإسلامية الأول المنعقد بدي سنة 1979.

(الوادي وسبحان، 2008، الصفحات 169-170).

2.1.1.3 أساليب التمويل بالمضاربة: وتعرف المضاربة على أنها اتفاق بين طرفين، يقدم أحدهما فيه المال ويبدل فيه الآخر الجهد، والعمل في الاتجار به، ويكون الربح حسب ما اشترطا، والخسارة تقع على رب المال، ويخسر العامل جهده، ويضمن في حالة التعدي والتقصير والإهمال (زيدان شحادة العلانة، 2016، صفحة 81)، وفي حالة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصيغة المضاربة من طرف البنك، فيصبح هذا الأخير شريك بتقديمه رأس المال أما المؤسسة فتقدم عملها وخبرتها على أن يتفقا مسبقا على نسب الأرباح بينهما، غير أن هذا النوع من التمويل تعترضه عوائق وسلبيات تتمثل في عدم التأكد من الربح خاصة، إضافة إلى أن معظم أصحاب هذه المؤسسات لا يمتلكون دفاتر محاسبية مما يعيق عملية توزيع الأرباح بين الأطراف، ناهيك عن عزوف البنك عن مثل هذا التمويل لصعوبة مراقبة صاحب المؤسسة أثناء العمل والذي يعد أحد شروط المضاربة (عدم تدخل صاحب المال في العمل) (ناصر ومحسن، 2011، صفحة 11).

3.1.1.3 أساليب التمويل بالمراجحة: يأخذ بيع المراجحة للأمر بالشراء أو بيع المراجحة المركب في المصارف الإسلامية مكانة مهمة إذا ما قورن بعمليات المشاركة والمضاربة (القراض) حتى أن بعض المصارف تكاد تقتصر عملياتها التمويلية عليه، وذلك لأن المال فيه مضمونا بأصله وربحه معا، في صورة تدفقات نقدية معلومة المبالغ والآجال مسبقا. والمصرف الإسلامي لا يشتري السلع إلا بعد تحديد المشتري لرغبته مع وجود وعد مسبق بالشراء، وتسمى المراجحة المصرفية حيث تقوم المصارف بشراء السلع حسب المواصفات التي يطلبها العميل ثم يبيعها مارجحة للواعد بالشراء، أي بثمانها الأول مع التكلفة المعتبرة شرعا، بالإضافة إلى هامش ربح متفق عليه سلفا بين الطرفين (قائد سعيد المجيدي، 2010، صفحة 321).

4.1.1.3 أساليب التمويل بصيغة السلم: يعرف السلم على أنه بيع يُدفع فيه السعر مقدماً، حيث يقوم البائع بالحصول على ثمن البضاعة مسبقاً من المشتري على أن يتم تسليمها آجلاً، ومن هنا يحصل البائع على ثمن البضاعة عاجلاً وفوراً، في حين تتم عملية تسليم البضاعة إلى العميل في المستقبل (سعدي وعلام، 2014، صفحة 141)، وتستطيع المصارف الإسلامية استعمال هذه الصيغة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنتج السلع والبضائع، بحيث يكون هذا التمويل بمثابة رأس المال السلم، وتكون السلع التي تنتج هي السلم فيه، ويمنح هذا الأسلوب للمؤسسة سيولة تمكنها من الاستمرار في الإنتاج دون توقف وتمكن البنوك الإسلامية من اقتناء السلع بسعر أقل من مثيلاتها في السوق، وتحقيق ربح من إعادة تسويقها مرة ثانية.

5.1.1.3 أساليب التمويل بصيغة التمويل التجاري المنتهي بالتملك: هو عبارة عن اتفاق ما بين البنك والمتعامل (في صيغة عقد) على تملك المتعامل للأصل بضمن يدفع على أقساط لمدة طويلة، بحيث تكون الأقساط هي الأجرة، مع وعد البنك للمتعامل بأن يتنازل عن ملكية الأصل بضمن رمزي أو عن طريق الهبة، بعد قيام المتعامل بدفع جميع أقساط الأجرة في مواعيدها (صفدي الطوال، 2014، صفحة 14).

6.1.1.3 أساليب التمويل بالاستصناع: يعتبر من أساليب التمويل المباشر التي يقوم المصرف من خلاله بتصنيع سلعة معينة أو إنشاء مبنى بناء على طلب عميله ويعرف على أنه عقد بيع عين موصوفة في الذمة المطلوب صنعها، وهو عقد ملزم للطرفين إذا توافرت فيه شروطه من بيان جنس المستصنع ونوعه وقدره ومعلومية الثمن وتحديد الأجل (بن الدين وطرويبا، 2020، صفحة 235).

حيث أن اعتماد هذا التمويل في المصارف الإسلامية له العديد من المزايا على قطاع الصناعة وعلى الاقتصاد ككل وذلك لاعتباره:

* بديل تمويلي ممتاز لقطاع الصناعة في ظل صعوبة الحصول على التمويل من البنوك التقليدية؛

* يعطي دفعا جديدا للمشروعات الصناعية ويضمن إلى حد بعيد بقاءها واستمراريتها لخلوه من التكلفة الربوية (الشارف بن عطية، 2020، صفحة 67).

2.3 دور مصرف السلام الجزائري فرع ولاية باتنة في دعم تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

1.2.3 نبذة عن البنك: تم الإعلان عن إنشاء مصرف السلام الجزائري بتاريخ 08 جوان 2006، وهو مصرف تجاري. بموجب القانون الجزائري برأس مال اجتماعي قدره 7.2 مليار دينار جزائري ثم تم رفعه سنة 2009 إلى 10 مليار دينار جزائري، كما تم رفعه سنة 2020 إلى 15 مليار دينار جزائري امتثالا لنظام بنك الجزائر رقم 18-03 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 المتعلق بالحد الأدنى لرأس المال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، تتكون شبكته حاليا من 18 فرعا موزعا على التراب الوطني.

2.2.3 تطور نشاط البنك خلال الفترة 2020-2021:

جدول رقم (6) أهم مؤشرات نشاط البنك

الوحدة مليون دج

المؤشر	2019	2020
مجموع الأصول	131 019	162 626
صافي تمويلات العملاء	93 510	75 340
ودائع العملاء	102 405	129 320
حقوق المساهمين	19 012	18 900
المداخل الصافية	9 331	7 705

المصاريف	3 880	3 551
النتيجة الصافية	4 007	3 069

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات المستقاة من التقرير

السنوي لمصرف السلام لسنة 2020 متاح على:

الموقع: www.asalamalgeria.com

من خلال الجدول الموضح أعلاه والذي يمثل معطيات عن أداء المصرف خلال الفترة 2019-2020، حيث حقق نموا معتبرا خلال هذه الفترة على الرغم من التحديات الكبرى التي واجهت الاقتصاد العالمي بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة نتيجة انخفاض أسعار النفط من جهة وتداعيات جائحة كورونا من جهة أخرى فقد بلغ مجموع المركز المالي للمصرف 163 مليار دج مقابل 131 مليار دج بنم قدره 24%، حيث عرفت محفظة تمويلات الزبائن مستوى بلغ 99 مليار دج بزيادة قدرها 6 % عن مستوى سنة 2019 نتيجة لنمو رصيد تمويلات المؤسسات بنسبة 13%.

أما فيما يخص تمويل المؤسسات فقد شهد حجم التمويلات الممنوحة للمتعاملين خلال سنة 2021 ارتفاعا ملحوظا بنسبة 26% مقارنة بسنة 2020. كما عرف التمويل الاستثماري تراجعا كبيرا لدى جميع البنوك على غرار مصرف السلام و يرجع ذلك لتداعيات أزمة كورونا على الاقتصاد ككل و بالتالي فقد تم تعديل الوجهة الإستراتيجية للمصرف و التي تمثلت خصوصا في استقطاب الشركات الكبيرة ذات الجدارة الائتمانية العالية و قطاعات النشاط الأقل تأثرا بأزمة كورونا، في حين تم التقليل قدر الإمكان من تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الأقل قدرة على الصمود أمام تداعيات الأزمة، و قد تمثل عدد تمويل الشركات الجديدة بنسبة 37% من إجمالي الملفات المدروسة بقيمة 25.7 مليار دج.

أما فيما يخص التمويل بالإجارة فقد شهد نمو بنسبة 36% مقارنة بالسنة الفارطة، حيث بلغت التسهيلات الممنوحة 67 مليون دج أي ما يقارب 09 مليار دج.

في حين بلغت قيمة التمويل العقاري 1157 مليون دج خلال نفس السنة، حيث تم إبرام عدة اتفاقيات في إطار تمويل المؤسسات على غرار مؤسسة سيلاس للإسمنت (CILAS/فرع شركة لافارج...) فضلا عن ذلك فقد تمت الموافقة المبدئية لعدد اتفاقيات منها الإذاعة الجزائرية، بريد الجزائر، ميناء عنابة، جامعة الأغواط، الشركة الجزائرية للتأمين AGLIC.

3.2.3 أشكال التمويل الإسلامي المقدم من طرف بنك السلام للمؤسسات

الصغيرة والمتوسطة:

جدول رقم (7) يوضح أشكال التمويل المقدم من طرف البنك

الوحدة آلاف دج

نسبة التغير	2019	2020	أشكال التمويل
مؤسسات خاصة			
24%	53 168 392	65 899 106	تمويلات الاستغلال
9%-	11 333 094	10 335 272	تمويلات الاستثمار
12%-	9 006 385	7 950 806	إجارة أصول منقولة
6%-	5 081 941	4 793 510	إجارة عقارية
81%-	209 146	40 501	حسابات جارية مدينة
13%	78 798 958	89 019 195	مجموع تمويل المؤسسات الخاصة
22%	2 972 495	3 638 689	مخصص نقص القيمة
13%	75 826 463	85 380 506	صافي تمويل المؤسسات الخاصة
مؤسسات عمومية			

إجارة أصول منقولة	8 696	14 352	39%-
مجموع تمويل المؤسسات العمومية	8 696	14 352	39%-
مخصص نقص القيمة			NA
صافي تمويل المؤسسات العمومية	8 696	14 352	39%-

المصدر: التقرير السنوي لمصرف السلام لسنة 2020 متاح على

الموقع: www.asalamalgeria.com بتصرف

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تطور حجم التمويل المقدم من طرف البنك للمؤسسات الخاصة حيث بلغ صافي تمويل المؤسسات الخاصة 85 380 506 دج خلال سنة 2020 مقابل 75 826 463 دج أي بمعدل نمو قدره 13%، في حين بلغ صافي تمويل المؤسسات العمومية سنة 2020 بـ 8 696 دج مقابل 14 352 دج خلال سنة 2019.

و رغم ذلك تبقى نسبة تمويل البنوك الإسلامية في الجزائر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ضئيلة جدا (13%)، إذ أن حصة مساهمتها في السوق المصرفية المحلية محدودة لا تتجاوز نسبة 3% . غير أن المأمول من وضع الإطار القانوني و التشريعي الذي يمايز بين البنوك التقليدية و الخاصة من جهة، و صدور القانون 20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ليمهد الطريق لتبني منتجات التمويل الإسلامي على اختلاف أنواعها، خاصة التوجه الحالي نحو استكمال المنظومة التشريعية بما في ذلك تنظيم العلاقة بين البنوك الإسلامية و بنك الجزائر المركزي، و إنشاء الهيئة الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من شأنه أن يرفع حصة التمويل الإسلامي بشكل معتبر .

4.3.2 العوائق التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل الإسلامي:

✓ تنسم تجربة التمويل الإسلامي في بعض المصارف الإسلامية للمشروعات الصغيرة بعدم الاستيعاب لمفهوم المصرفية الإسلامية ذلك أن احتساب التمويل بالفائدة شرط أساسي وضروري للتمويل الإسلامي ولكنه ليس كافيا فقد كان مأمولا أن تبذل المصارف الإسلامية جهدا اكبر لمساعدة وتسهيل عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما في ذلك من آثار ايجابية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي؛

✓ يفقد العديد من المصارف الإسلامية لفهم طبيعة التعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقيمها على أنها عالية المخاطر ومرفعة التكاليف ومنخفضة العوائد ويرجع ذلك لأن هذه المصارف لم تؤهل نفسها للتعامل مع هذه المشروعات ولا يتوافر لديها الخبرة الفنية والمهنية والرقابة الكافية المتعلقة بالتعامل معها، والتي تؤهلها لتطوير منتجات تتلاءم مع ظروف وطبيعة هذه المؤسسات وتساعد على زيادة الدعم المالي لها؛ (Ben Salem

Elbaouth, 2017,p165-166)

✓ غياب سوق نقدي ومالي اسلامي في الجزائر؛

✓ ضعف نظام الرقابة على المنتجات المصرفية الإسلامية وعدم تطور النظام

الحاسبي في البنوك الإسلامية؛

✓ انعدام البيئة التشريعية الملائمة لعمل المصارف الإسلامية؛

✓ ضعف وقلة الكفاءات البشرية المؤهلة في قطاع التمويل الإسلامي. (عوادي، 2018، صفحة 13).

4. خاتمة:

لقد تبين من خلال الدراسة أنه رغم ما يميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من مرونة عالية، و ما تزخر به من طاقات إنتاجية و قدرات إبداعية إلا أنها تعاني من قصور على مستوى مواردها المالية، و التي يوجه الجزء الأكبر منها لمواجهة تكاليف التأسيس و التي تكون عادة ذات تكلفة عالية، مما يلزمها اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية كالقروض البنكية و التي تعاني من صعوبة في الحصول عليها بالقدر الكافي و في الوقت المناسب نظرا لمحدودية رأسمالها و ضعف الضمانات التي تقدمها، و في ظل هذه الصعوبات التي تواجهها تطرح أمامها عدة بدائل تمويلية و لعل من أبرزها التمويل الإسلامي الذي يوفر لها موارد مالية طويلة الأجل وفق صيغ المشاركة في الربح و الخسارة. و لقد توصلنا في هذه الدراسة إلى بعض النتائج و التي تؤكد صحة فرضيتنا و هي:

- يوفر التمويل الإسلامي العديد من البدائل التمويلية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المتناسبة و احتياجاتها و هو ما تؤكد الإحصائيات المقدمة من طرف بنك السلام و المتعلقة بتطور حجم التمويل المقدم لهذه المؤسسات، و لكنه يبقى في حاجة إلى المزيد من التطور و التكيف أكثر مع منتجات الهندسة المالية لضمان تناسبه مع المتطلبات التمويلية لهذه المؤسسات؛

- رغم ما تقدمه البنوك الإسلامية الجزائرية من خدمات مالية إلا أنه يبقى جد متواضع و محدود فقد كان مأمولا أن تبذل المصارف الإسلامية جهدا أكبر

لمساعدة وتسهيل عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما في ذلك من آثار ايجابية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

و قد خلصت الدراسة إلى جملة من التوصيات التي نوجزها فيما يلي:

- تعزيز دور التمويل الإسلامي كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية من خلال سن القوانين و التشريعات التي تنظم بيئة عمله؛
- توسيع و تطوير قدرات البنوك الإسلامية الجزائرية في مجال تقديم التمويل اللازم لهذه المشاريع،

- تنظيم ملتقيات و ندوات علمية حول التمويل الإسلامي من طرف البنوك الإسلامية أو من طرف الجامعات.

5. قائمة المراجع:

- 1- أحمد بوساق، البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (المعوقات و المقومات)-حالة الجزائر- ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2020-2021.
- 2- وزارة الصناعة والمناجم و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار، النشريات الإحصائية، مارس 2022: <https://www.industrie.gov.dz>
- 3-أحمد بن الدين، و ندير طرويبا، التمويل بالإستصناع و دوره في تعزيز النشاط المصرفي الإسلامي مع الإشارة لمصرف السلام بالجزائر. مجلة التكامل الإقتصادي ،المجلد 08، العدد 2020، 01.
- 4-بثينة قدور، قدور العرابي، التمويل برأس المال المخاطر و أهم تجاربه في بعض دول العالم (و.م.أ،فرنسا،المملكة المتحدة،تونس،الجزائر). مجلة الدراسات المالية و المحاسبية (العدد 07)، 2017.

- 5- بلال عثمان، عقد الائجار كوسيلة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري، جامعة تيزي وزو، 2019.
- 6- رانية زيدان شحادة العلانة، ادارة المخاطر في المصارف الاسلامية ،الطبعة الأولى، دار الوارق ،عمان، 2016.
- 7- سفيان الشارف بن عطية، دراسة قياسية لأثر التمويل المصرفي الإسلامي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على ربحية المصارف الإسلامية في الجزائر حالة مصرف السلام. مجلة مجاميع المعرفة ،المجلد 08، العدد 01، 2020.
- 8- سليمان ناصر، عواطف محسن، تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، ملتقى الاقتصاد الإسلامي الواقع و الرهانات المستقبلية، جامعة غرداية، 2011.
- 9- عبد القادر قائد سعيد المجيدي، مسؤولية البنوك الإسلامية عن خدماتها المصرفية و أعمالها الاستثمارية الطئعة الأولى، ، دار الفكر و القانون، المنصورة، 2010.
- 10- Abed Ellah Ben Salem Elbaouth, The Role of Islamic Finance in Supporting Small and Medium Enterprises, Global Journal of Economic and Business, vol03, N°01, 2017.
- 11- عبير صفدي الطوال، التأجير التمويلي صناعة التمويل، دار المناهج، عمان، 2014.
- 12- محمد حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية الاسس النظرية و التطبيقات العلمية الطبعة الثانية، دار المسيرة، عمان، 2008.
- 13- مصطفى العراي، دور البنوك الإسلامية في تمويل القطاع الزراعي تجربة السودان نموذجاً، مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد 05، العدد 02، 2019.

14- مصطفى عوادي، متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر لتعزيز تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الملتقى الوطني حول استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمزة لخضر الوادي، 2018.

15- هاجر سعدي، لامية لعلام، دور الهندسة المالية الإسلامية في ابتكار منتجات مالية إسلامية، العقود المركبة نموذجاً. المؤتمر الدولي حول: منتجات و تطبيقات الابتكار و الهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية و الحديثة، جامعة سطيف، 2014.

16- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 77، قانون رقم 01-18، ديسمبر 2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ديسمبر 2001.

17- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 02، قرار وزاري مشترك، 26 سبتمبر 2021، الذي المتضمن تحديد المؤسسات المصغرة المتعثرة و شروط و كفاءات إعادة تمويلها، نوفمبر 2021.

18- وزارة، الصناعة و المناجم و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار، النشرات الإحصائية عن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، تاريخ الاطلاع نوفمبر 2020، سا: 09.00 www.midpi.gov.dz.

19- Mohamed Himarane, Mohamed Salhi, Le Financement des PME par des sociétés de Capital Risque en Algérie, Revue des Economics Bancaires & Management, Université Jijel, Vo05, N°01, 2019.

20- Abadi Mohamed, Mairif Asma, Le Capital D'investissement : Une Voie de Financement Alternatif, Journal D'études Economiques Contemporaines, N°01, 2016.

21- [https : www.industrie.gov.dz](https://www.industrie.gov.dz)